مجموعة الرقابة الفلسطينية

PALESTINIAN MONITORING GROUP

التقرير الخاص

تحت خطر إفراغها من سكانهاقسراً
خلة النعمان في محافظة بيت لحم

ملخص:
تقع قرية خلة النعمان (التي تشير إليها السلطات الإسرائيلية بـــ"مزموريا") في محافظة بيت لحم، إلى الشمال من مدينة بيت ساحور وعلى بعد كيلومتر واحد من قرية صور باهر *(أنظر الخريطة المرفقة)*. قامت قوات الإحتلال الإسرائيلي بضم المنطقة السكنية المأهولة من قرية خلة النعمان إلى مدينة القدس عند احتلالها للضفة الغربية عام 1967، وعقب قيام السلطات الإسرائيلية بتوسيع الحدود البلدية لمدينة القدس من جانب واحد. كما قامت سلطات الإحتلال بإصدار بطاقات هوية الضفة الغربية لسكان القرية، مما أدى إلى حرمانهم من حقوق المواطَنة في المدينة، وبذلك يكون وجودهم في المنطقة السكنية المأهولة من القرية "غير شرعي" من وجهة نظر السلطات الإسرائيلية.

منذ عام 1992، لا يزال سكان قرية خلة النعمان، البالغ عددهم 150 مواطناً، يتعرضون لحملة من الاعتداءات الجسدية الممنهجة من قبل السلطات الإسرائيلية؛ حيث تقوم هذه السلطات بعزل القرية من خلال نظام التصاريح الذي تفرضه على هؤلاء المواطنين، وإغلاق الطرق، والتضييق على المواطنين المقيمين في القرية وشن حملات الاعتقال ضدهم (وذلك بحجة وجودهم داخل أراضي إسرائيل بشكل "غير شرعي"). كما يهدد بناء جدار الفصل العنصري حول القرية، وتوسيع مستوطنة "هار حوما" في الجهة الغربية من القرية، بالإضافة إلى شق الطرق الاستيطانية الالتفافية إلى الشرق منها بعزل المواطنين في قريتهم كلياً عن المناطق الأخرى في الضفة الغربية ومحاصرتهم في المنطقة الواقعة بين الجدار العنصري العازل ومدينة القدس.

ويتمثل الأثر المضاعف لهذه الإجراءات الإسرائيلية، إلى جانب الإجراءات التي فرضتها سلطات الإحتلال لوضع سكان قرية خلة النعمان في محيط معزول، في زيادة صعوبة الظروف المعيشية للمواطنين في هذه القرية، بل يبدو من الواضح أن السلطات الإسرائيلية عملت على فرض هذه الظروف المعيشية الشاقة على المواطنين من أجل إجبارهم على مغادرة قريتهم؛ حيث يفيد سكان القرية أن هذه الظروف دفعت ما بين 60 إلى 70 مواطناً من مواطني القرية إلى مغادرة منازلهم في القرية.

في شهر حزيران 2004، قدم مواطنو القرية استئنافاً أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد جدار الفصل العنصري، حيث تمكنوا من استصدار قرار من المحكمة يقضي بتجميد العمل في بناء مقطع من الجدار يبلغ طوله 700 متر، والذي يؤدي – في حالة استكمال بنائه – إلى عزل القرية وقطع كافة طرق مواصلاتها مع قرية الخاص المجاورة لها، بالإضافة إلى غيرها من المناطق في الضفة الغربية. وبتاريخ 8 شباط 2005، أخطرت محكمة العدل العليا مواطني قرية خلة النعمان شفهياً برفض الاستئناف الذي قدموه ووضعتهم أمام أحد خيارين يتوجب عليهم الاختيار بينهما في غضون أسبوعين: يتمثل الخيار الأول في محاصرة المنطقة بكاملها بجدار الفصل العنصري؛ أما الخيار الثاني فيتمثل في بناء الجدار العازل حول المنطقة السكنية المأهولة من القرية، مما يؤدي إلى إقصاء منازل المواطنين عن القرية، إلا أنه يعمل على ضم أراضي المواطنين المجاورة. ويتوقع إصدار قرار خطي من المحكمة بتاريخ 15 شباط 2005.

خلفية:

يعتبر سكان قرية خلة النعمان جزءاً لا يتجزأ من عائلة كبيرة هي عائلة التعامره الممتدة والتي تنحدر من قبيلة "عرب التعامره"، التي يعيش إفرادها في قرى مختلفة شرقي من محافظة بيت لحم. ويرتبط سكان قرية خلة النعمان بروابط عائلية قوية مع أفراد هذه القبيلة. وعلى الرغم من أن مواطني قرية خلة النعمان يعتبرون قريتهم جزءاً لا يتجزأ من محافظة بيت لحم، وبالرغم من أن المجلس القروي فيها تابع لبلدية بيت لحم، فإن السلطات الإسرائيلية، وبشكل متزايد، تتعمد عزل مواطني هذه القرية عن أقربائهم وعن مناطق الضفة الغربية الأخرى.

تقع المنطقة السكنية المأهولة من قرية خلة النعمان ضمن الحدود البلدية لمدينة القدس التي حددتها سلطات الإحتلال الإسرائيلية على مساحة تصل إلى 35.36 دونماً. وحسب تصريحات مواطني القرية، فإن ما يربو على 50% من المساحة الكلية لأراضي القرية مملوكة من قبل مواطنين مقيمين في مدينة بيت ساحور. وقد تعرضت مدينة بيت ساحور هي الأخرى إلى مصادرة حوالي ثلثي مساحة أراضيها بسبب بناء جدار الفصل العنصري، والتي كان من الممكن أن يستفيد منها مواطنو المدينة في التوسع العمراني. وبحسب المواطنين في قرية خلة النعمان، فإن 60% من الأراضي الواقعة في هذه المنطقة هي أراض زراعية.

وحيث أن مواطني قرية خلة النعمان يحملون هوية الضفة الغربية، فإن وجودهم داخل الحدود البلدية لمدينة القدس التي رسمتها السلطات الإسرائيلية يعتبر غير قانوني. ومما يزيد من تعقيد وضع المواطَنة الخاص بمواطني القرية أن هوياتهم الشخصية، التي أصدرتها السلطات الإسرائيلية عقب قيامها بإجراء إحصاء للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام

1967، تشير إلى أن مكان إقامتهم يقع في قرية أم الطلع القريبة، والتي تقع خارج الحدود البلدية لمدينة القدس.[1]

ويفيد سكان قرية خلة النعمان بأن السلطات الإسرائيلية شرعت في تنفيذ حملة الاعتداءات ضدهم عام 1992، وذلك حينما حضر ممثلون عن وزارة الداخلية الإسرائيلية وبلدية القدس الإحتلالية إلى القرية وأخطروا السكان أن المنطقة السكنية المأهولة من قريتهم تقع داخل الحدود البلدية لمدينة القدس وأن البناء في تلك المنطقة محظور، حيث لم يكن سكان القرية على علم بذلك إلا في حينه. وقد سبق هذه الزيارة صدور مصادقة الحكومة الإسرائيلية عام 1991 على بناء مستوطنة "هار حوما" إلى الغرب من قرية خلة النعمان.

وخلال فترات متعددة منذ بدايات العقد التاسع من القرن الماضي، حاول مواطنو قرية خلة النعمان العمل على إيجاد حل لوضع المواطَنة الخاص بهم، وذلك من خلال تقديم طلبات إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية وبلدية القدس؛ إلا أن السلطات الإسرائيلية عملت إلى إعاقة هذه الطلبات من خلال إجراءاتها المعقدة، أو رفضها أو حتى تركها معلقة دون رد. كما رفضت وزارة الداخلية الإسرائيلية طلباً تقدم به سكان القرية على أساس أن مكان إقامتهم المدون على بطاقات هوياتهم مسجل في قرية أم الطلع.

في بداية عام 2003، وبحسب إفادات المواطنين في قرية خلة النعمان، فإن رجلاً إسرائيلياً، قدّم نفسه على أنه دافيد كاهان، حضر إلى القرية بمرافقة جنود من قوات حرس الحدود الإسرائيلية. وأخطر كاهان، الذي أخبر المواطنين أنه يعمل منسقاً لأعمال وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة الإسكان الإسرائيلية، أن جدار الفصل العنصري سيعزل القرية. ومع الأخذ بعين الاعتبار موقع قرية خلة النعمان على امتداد الجدار العازل وعلى الحد الفاصل بين الحدود البلدية لمدينة القدس التي حددتها السلطات الإسرائيلية والضفة الغربية، أشار كاهان إلى أنه ينبغي على المواطنين مغادرة قريتهم. وعرض كاهان تعويضاً على سكان القرية لقاء منازلهم التي شيدت قبل بداية العقد التاسع من القرن الماضي، وأردف قائلاً أن قوات الإحتلال الإسرائيلي سوف تقوم بهدم المنازل التي يبنيها المواطنون بعد ذلك التاريخ.

وفي ردها على استئناف المواطنين من قرية خلة النعمان أمام المحكمة العليا الإسرائيلية ضد مسار الجدار العازل، شددت الحكومة الإسرائيلية على ادعائها بأن المواطنين المقيمين في هذه القرية يقطنون فيها بشكل "غير شرعي"، وأعطت سكان القرية مهلة تمتد إلى 60 يوماً لإثبات إقامتهم في قريتهم. ويفيد سكان قرية خلة النعمان، الذين يؤكدون على أن قبيلة التعامره تقطن في هذه القرية منذ 150 عاماً، إلى أنهم قدموا في ذلك الوقت صوراً جوية للقرية يعود تاريخها إلى الأعوام 1967، و1977، و1987 كدليل إثبات على إقامتهم ووجودهم على نحو متواصل في

[1] حسب تصريحات مواطني القرية، لم يكن هناك طريق يؤدي إلى القرية كما لم يكن للقرية عنوان رسمي وذلك حين قامت السلطات الإسرائيلية بإجراء إحصاء للسكان عام 1967. ونتيجة لذلك، فإن عنوان **مختار** قرية أم الطلع المدون على هويته في حينه انسحب على مواطني هذه القرية، حيث تم تدوين مكان إقامتهم في تلك القرية. إلا أن هذه المفارقة لم تؤثر على وضع سكان قرية خلة النعمان حتى عام 1993 حين قامت قوات الإحتلال الإسرائيلي بإغلاق مدينة القدس أمام المواطنين الفلسطينيين حملة هوية الضفة الغربية أو قطاع غزة.

القرية.[2] وعلاوة على ذلك، أبرز المواطنون من سكان هذه القرية شهادات تسجيل في المدارس ووثائق تسجيل الأراضي (الطابو)، والتي تعود في تاريخها إلى الحكم العثماني. إلا أن الحكومة الإسرائيلية أجابت بأن المباني الظاهرة في الصور الجوية كانت تستخدم من قبل جنود جيش الإحتلال الإسرائيلي لأغراض التدريب حتى عام 1985، وذلك حين انتقل مواطنو القرية الحاليون للسكن فيها.

لمحة عامة عن الوضع:

جدار الفصل العنصري: سوف يعمل مسار جدار الفصل العنصري في هذه المنطقة، والذي صادق عليه مجلس الوزراء الإسرائيلي خلال شهر حزيران 2004، على قطع التواصل بين قرية خلة النعمان وقرية الخاص المجاورة لها، كما يعمل على عزل سكان القرية عن المناطق الأخرى في الضفة الغربية. في شهر حزيران 2004، قدم مواطنو القرية استئنافاً ضد الجدار العازل؛ إلا أن المحكمة العليا الإسرائيلية أخطرت المواطنين يوم 8 شباط 2005 برفض استئنافهم المطالِب بإبعاد الجدار مسافة كيلومتر واحد على الأقل عن القرية. وعليه، أعطت المحكمة مواطني القرية مهلة أسبوع واحد لتبني أحد خيارين تمت الإشارة إليهما في أحدى جلسات المحكمة السابقة: يقضي الخيار الأول منهما بإحاطة الجدار العازل بالمنطقة بكاملها، خالقة بذلك سيناريو لـــ"منطقة معزولة"، حيث يستطيع المواطنون الوصول إلى أراضيهم بشكل فوري، بينما يتوجب عليهم الحصول على تصاريح للإقامة في منازلهم، كما أن عليهم المرور عبر بوابة من خلال الجدار العازل كي يتمكنوا من السفر إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية. أما الخيار الثاني فيقضي بأن يحيط الجدار بالمنطقة السكنية المأهولة من القرية – على بُعد 50 إلى 100 متر من منازل المواطنين – مما يترك لهم حرية السفر إلى مناطق الضفة الغربية، إلا أنه يعزلهم عن أراضيهم الزراعية. ويتوقع صدور قرار خطي بذلك عن المحكمة بتاريخ 15 شباط 2005. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن سكان القرية يرفضون كلا الخيارين، فإنهم يتوقعون أن تقوم المحكمة بتبني مسار الجدار العازل الذي يوصي به جيش الإحتلال الإسرائيلي، والذي من خلاله يحيط الجدار العازل بالقرية بكاملها ويتم وضع بوابة عليه تتحكم بحركة المواطنين وتنقلاتهم. وتمتد مقاطع جدار الفصل العنصري التي جرى بناؤها إلى الجنوب والجنوب الشرقي من قرية خلة النعمان، خارج الحدود البلدية لمدينة القدس.

شق الطرق الاستيطانية الالتفافية وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية: تعمل قوات الإحتلال الإسرائيلي في هذه الأثناء على شق طريق زعتره الالتفافي الاستيطاني على أراضي قرية خلة النعمان، حيث يربط هذا الطريق بين المستوطنات الإسرائيلية في منطقة القدس والمستوطنات الواقعة في الجهة الجنوبية الشرقية من محافظة بيت لحم. كما تقوم قوات الإحتلال أيضاً بتوسيع مستوطنة "هار حوما (ب)". وإلى جانب ذلك، فإن المرحلة الثالثة الخاصة بتوسيع مستوطنة "هار حوما"، "هار حوما (ج)"، سوف تقع بمحاذاة أو على أراضي قرية خلة النعمان.

حاجز نقطة العبور التي تم التخطيط لإقامته: ستقوم قوات الإحتلال الإسرائيلي بإقامة حاجز نقطة العبور المعروف بـــ"مزموريا" – والذي نقل أنه سيشكل نقطة عبور رئيسية للحركة التجارية

[2] قامت قوات الإحتلال الإسرائيلي بعد ذلك بمصادرة النسخ المكبرة عن الصور الجوية، التي أبرزها مواطنو القرية أمام المحكمة العليا الإسرائيلية، من منازل أحد المواطنين في القرية.

والمشاة والسيارات المدنية – على أراضي قرية خلة النعمان. وبحسب مقابلة أجريت مع أران عوفير، رئيس قسم اللوجستيات في جيش الإحتلال الإسرائيلي، المنشورة في الصحيفة الأسبوعية "كول هعير" في 21 كانون الثاني 2005، فإن نقطة عبور "مزموريا" ستكون مؤهلة لعبور 250 شاحنة كل ساعة، بالإضافة إلى 300 سيارة وحوالي 1000 مواطن سيراً على الأقدام. وأشار المقال المنشور في صحيفة "كول هعير" إلى أن قوات الإحتلال الإسرائيلي ستعمل على إنشاء قاعدة عسكرية جديدة في هذه المنطقة. وقبل حوالي سنة، جرى توزيع خرائط في شوارع قرية خلة النعمان تُظهر أن موقع حاجز نقطة العبور سيكون في المنطقة ذاتها. إلا أنه لا يوجد على أرض الواقع ما يدل على الشروع في إقامة هذا الحاجز حتى بداية شهر شباط 2005.

مصادرة الأراضي: بحسب المواطنين، أصدرت قوات الإحتلال الإسرائيلي أوامر بمصادرة مساحة من أرضي القرية تتراوح بين 800 إلى 1000 دونم.

الوصول إلى المرافق التعليمية: في الماضي، كان أبناء المواطنين في قرية النعمان كانوا يداومون في مدارس مدينة القدس. إلا أن وزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس منعت الطلاب من قرية خلة النعمان من الدوام في مدارس المدينة. أما الآن، فيداوم طلاب القرية في مدارس قرية الخاص المجاورة حتى الصف السادس الأساسي، ويكملون بعد ذلك تعليمهم في مدارس مدينة بيت لحم.

توفير الخدمات: تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بتوفير الخدمات الأساسية للقرية كالكهرباء والماء. وهذه القرية التي تشتمل على منازل للمواطنين فقط، لا تتوفر فيها مرافق صحية أو تعليمية أو محلات تجارية. وبالتالي، يتعين على مواطني القرية توفير كافة احتياجاتهم من خارج القرية.

الوصول إلى قرية خلة النعمان: على مدى السنوات العشر الماضية، عملت قوات الإحتلال الإسرائيلي على فرض القيود على وصول المواطنين إلى القرية بشكل متزايد. ومن بين الطرق الثلاثة المؤدية إلى القرية، قامت قوات الإحتلال الإسرائيلي بإغلاق إحداها بشكل دائم من خلال الجدار العازل، كما أغلقت طريقاً أخرى بالمكعبات الإسمنتية والسواتر الترابية، أما الطريق الثالث – والذي يؤدي إلى قرية الخاص – فتقوم قوات الإحتلال بإغلاقه بشكل متكرر حيث تسمح للمشاة فقط بالمرور.

الحصول على المياه: قامت قوات الإحتلال الإسرائيلي بشكل متكرر بتدمير شبكات المياه التي تزود القرية بالماء، مما يفرض على سكان القرية شراء المياه التي تنقلها الصهاريج والتي تكون عادة أغلى ثمناً. ويفيد مواطنو القرية بأن قوات الإحتلال قامت مؤخراً بقطع أنابيب المياه على امتداد الجدار العازل وأعادت وصلها بأنابيب ذات قطر أصغر، مما يؤدي إلى خفض ضغط تدفق المياه إلى القرية. وقبل حوالي سنة، حاول سكان القرية تحسين موارد المياه لديهم عن طريق بناء آبار صغيرة، إلا أن قوات حرس الحدود الإسرائيلي أمرتهم بتدميرها.

التهديد بهدم منازل المواطنين: في عام 1992، حظرت وزارة الداخلية الإسرائيلية وبلدية القدس على المواطنين في قرية خلة النعمان بناء منازل لهم في قريتهم. وفي الوقت الحاضر، يوجد في

القرية 30 منزلاً، تسلم أصحاب ثلاثة منازل منها أوامر بهدمها. وقد تم الشروع في بناء هذه المنازل الثلاثة عام 1998 حين قرر السكان تحدي الحظر الذي فرضته السلطات الإسرائيلية على بناء المنازل. ويصرح سكان القرية بأن قوات الإحتلال أصدرت في عام 2000 أوامر بهدم المنازل التي تحدى أصحابها الحظر الإسرائيلي وأحالت قضيتهم إلى محكمة الشؤون البلدية التابعة لمدينة القدس لمراجعتها. بعد ذلك، تم تأجيل أوامر الهدم، وذلك حتى يتمكن أصحابها من "إضفاء الشرعية" على منازلهم من خلال الحصول على رخص للبناء. ولكن الجهود التي يبذلها سكان القرية في سبيل الحصول على رخص لبناء منازل لهم في القرية تبوء بالفشل، حيث أن سلطات الإحتلال الإسرائيلية ترفض منحهم الرخص اللازمة بحجة أن الأرض عبارة عن "منطقة خضراء" وأنه لا توجد هناك خطة رئيسية.[3] وزيادة على ذلك، قامت قوات الإحتلال الإسرائيلي بفرض الغرامات المالية الباهظة بسبب قيامهم ببناء منازلهم دون الحصول على الرخص اللازمة. وفي الوقت الحاضر، لم تقم قوات الإحتلال بهدم أي من منازل المواطنين، ولكن أفاد المواطنون أن وزارة الداخلية الإسرائيلية أبلغت أصحاب المنازل المعنية بنيتها هدم منازلهم.

الاعتداءات: يتعرض سكان قرية خلة النعمان إلى حملة متواصلة من الاعتداءات من قبل جنود جيش الإحتلال وقوات حرس الحدود الإسرائيلية الذين يقتحمون القرية بشكل منتظم. كما تمنع قوات الإحتلال المواطنين المقيمين خارج قرية خلة النعمان من دخول القرية. وعلى مدى شهرين خلال عام 2003، قامت قوات الإحتلال باعتقال مجموعات من مواطني القرية بحجة بقائهم في إسرائيل "بشكل غير قانوني". وقد توقفت حملة الاعتقالات هذه عقب تقدم سكان القرية باستئناف أمام المحكمة العليا. ومع الأخذ بعين الاعتبار أنه يتعين على سكان القرية الخروج من قريتهم لقضاء احتياجاتهم، فإن المضايقات والاعتداءات الإسرائيلية تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين.

النتيجة:

تقع قرية خلة النعمان تحت تهديد إفراغها من سكانها بشكل قسري بسبب أهداف السياسة الإسرائيلية في المنطقة – وبشكل أساسي فصل الحدود البلدية لمدينة القدس عن الضفة الغربية، وربط المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الجهة الجنوبية الشرقية من بيت لحم مع مدينة القدس، بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة لتوسع المستوطنات مستقبلاً في هذه المنطقة.

قامت قوات الإحتلال الإسرائيلي ببناء مقاطع من جدار الفصل العنصري على امتداد الجهتين الجنوبية والشرقية من القرية. ثم إن استكمال المقطع من الجدار العازل، الذي يبلغ طوله 700 متر بين قريتي خلة النعمان والخاص، سيؤدي إلى قطع التواصل بين خلة النعمان وباقي مناطق الضفة الغربية، إلى جانب عزل القرية كلياً في المنطقة الواقعة بين الجدار ومدينة القدس، والتي يعتبر وجود المواطنين فيها "غير قانوني". أما توسيع مستوطنة "هار حوما" فسوف يترتب عليه مصادرة المزيد من الأراضي في منطقة خلة النعمان، بالإضافة إلى تلك الأراضي التي تمت مصادرتها قبل ذلك.

[3] "المناطق الخضراء" عبارة من مناطق تحظر سلطات الإحتلال الإسرائيلية البناء فيها تحت ذريعة حماية المساحات الخضراء والبيئة. إلا أن توزيع "المناطق الخضراء" على أرض الواقع جرى استغلاله من قبل السلطات الإسرائيلية من اجل منع المواطنين الفلسطينيين من تطوير مناطقهم.

إن الأثر المترتب على مختلف الإجراءات الإسرائيلية يتمثل في التأثير السلبي الكبير، من النواحي العملية والنفسية، على حياة المواطنين في القرية؛ حيث تفرض الرسوم القانونية والغرامات المالية عبئاًمالياً ضخماً يثقل كاهل المواطنين. ومما يزيد الوضع الاقتصاديتفاقماً أن قوات الإحتلال تعمل على عزل هذه المنطقة بشكل متزايد، مما يؤدي إلى انحسار فرص المواطنين في مزاولة أعمالهم مما أدى إلى انخفاض مستوى دخل المواطنين في القرية. كما أن الحظر الذي تفرضه قوات الإحتلال الإسرائيلي على بناء المنازل في هذه القرية يحول دون قدرة المواطنين على التوسع العمراني في قريتهم.

ويشير المواطنون في قرية خلة النعمان إلى الصعوبات التي تواجههم في التواصل مع أقربائهم المقيمين في مناطق أخرى في محافظة بيت لحم، كما أنهم يتوقعون أن هذا الوضع سيزدادسوءاً مع استكمال بناء جدار الفصل العنصري. وعلاوة على ذلك، وبناءً على تجربة المواطنين الخاصة بالاعتداءات المتصاعدة التي تقترفها السلطات الإسرائيلية بحقهم منذ عام 1992، فإنهم يخشون من زيادة مضايقات جنود جيش الإحتلال وأفراد قوات حرس الحدود الإسرائيلي ضدهم. ونتيجة لذلك، يتوقع سكان القرية أن الظروف المعيشية القاسية التي تفرضها قوات الإحتلال الإسرائيلي عليهم ستدفع المزيد من المواطنين إلى مغادرة منازلهم، وبذلك ينضمون إلى المواطنين، الذين يبلغ عددهم 60 – 70مواطناً الذينرُحّلوا إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية.